

"تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994"

أ. د. أقاسم قادة*

د. كبير سمية**

Résumé : Depuis l'indépendance l'économie algérienne a évolué d'une économie planifiée et à une économie de marché, de même donc que la politique du commerce extérieur qui a changé d'une politique de monopole de l'Etat à la libéralisation. L'Algérie n'avait pas tellement le choix en 1993 que de succomber aux conditions du FMI et suivre le programme d'ajustement structurel imposé pour le rééchelonnement de ses dettes, ce qui a exposé l'économie algérienne à un environnement de concurrence mondiale sans y être préparée, plus encore l'Algérie s'est trouvée menée à conclure des accords commerciaux pour s'intégrer dans l'économie mondiale, entre autres l'accord avec l'Union Européenne pour une zone de libre échange, et l'accord de la zone de libre échange arabe, tout en continuant les négociations pour devenir membre à l'OMC.

Notre article portera sur l'essai d'évaluer l'impact des ces accords sur le commerce extérieur algérien à partir de 1994 l'année de la libéralisation complète de ce secteur, après avoir, dans une première section, passé en revue l'évolution de la politique du commerce extérieur de l'Algérie depuis l'indépendance.

مستخلص: يتمحور موضوع هذا المقال حول تطور التجارة الخارجية في الجزائر بدءاً من جانب تطور السياسة التجارية الجزائرية، ثم محاولة تقييم أثر كل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يرمي لإقامة منطقة تجارة حرة وكذلك اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية الجزائرية. علماً أن التحرير الكلي للتجارة الخارجية جاء بعد سنة 1994، ودخول الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ كان في سنة 2005، أما الاتفاق في إطار منطقة التجارة العربية الحرة فدخل حيز التنفيذ مؤخراً سنة 2009.

* أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3.

** أستاذة محاضرة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مراحل تطور منذ الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي المتبع واستراتيجية التنمية المنتهجة، فسياسة الستينات ليست هي سياسة السبعينات والثمانينات أين كانت تتميز بسياسة حماية للمنتوج الوطني غير أن الظروف الاقتصادية العالمية وضعف بنية الاقتصاد الجزائري أثرا على الاقتصاد الوطني مع نهاية الثمانينات وهذا ما أدى إلى تغيير هذه السياسة إلى سياسة أكثر انفتاحا بعدما فشلت استراتيجية التنمية المبنية على المخططات في ظل النظام الاشتراكي، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية واتخاذ اجراءات للاندماج في الاقتصاد العالمي دون تحضير. وفي هذا الاطار تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودخلت في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (اضافة إلى دخولها في منطقة التجارة الحرة العربية).

من خلال هذا المقال سوف نحاول تقييم تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية وانعكاس ذلك على تطور الميزان التجاري منذ 1994 (سنة بداية اتفاق الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي بعد طلب اعادة جدولة الديون الخارجية)، وبالتطرق في اطار ذلك إلى أثر كل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاق الدخول في منطقة التجارة العربية وقبل ذلك نقوم بعرض تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال.

1- تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي انتهجت سياسة حماية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية وزيادة الاستثمارات والتقليل من البطالة، فقامت الجزائر بمراقبة ثم باحتكار التجارة الخارجية من أجل حماية المنتوج الوطني والتحكم في الواردات والصادرات حسب استراتيجية التنمية المتبعة. ولكن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات أجبرتها على اجراء اصلاحات في سياسة تجارتها الخارجية وتحريرها.

1-1 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 - 1970) ← تعتبر كأول مرحلة لتدخل الدولة في التجارة الخارجية، خاصة من جانب الواردات، واتخذت في ذلك إجراءات تمثلت في¹: مراقبة الصرف، التعريف الجمركية، نظام الحصص. كل ذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتحديد حجم الواردات من أجل الاقتصاد في العملات الصعبة ووضع تعريف جمركية تشجع استيراد السلع التجهيزية وتحد من استيراد السلع التي لا تلزم عملية التنمية.

2-1 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 - 1988) ← بدأ هذا النظام في السبعينات حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة، أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل تمثلت في: منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية، والرخص الاجمالية للاستيراد (التي تم استبدالها فيما بعد بميزانية العملة الصعبة)؛ والهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تسير سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

3-1 مرحلة التحرير الأولى، تحرير مقيد (1990 - 1991) ← شهدت التجارة الخارجية أولى المحاولات لتحريرها في قانون النقد والقرض (14 أفريل 1990)، وفي 1991 تم اصدار تشريع خفّض من احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفتح مجال التدخل في عمليات الاستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي (لكن مع تقييد الاستيراد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، واقتصار المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخص لهم).

4-1 مرحلة العودة إلى التقييد (1992 - 1993) ← عرفت هذه المرحلة الصعبة ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية، وأثر ذلك كثيرا على تحرير التجارة الخارجية مما دفع السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، وتم انشاء لجنة AD - HOC (متابعة عمليات التجارة الخارجية أين ميزت بين: السلع الاستراتيجية "سلع ذات أولوية" من بينها المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء

¹ لتفاصيل أكثر أنظر: عجة الجيلاني، " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 20 - 35.

واللوازم المدرسية...، السلع المتعلقة بالإنتاج والاستثمار "سلع ذات أولوية ثانية"، والسلع الممنوعة من الاستيراد "سلع محظورة" وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية).

1-5 مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1994 ← في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية، تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم: إلغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات، إلغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد... بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات (أصبحت منذ 2002 : 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% بالنسبة للمواد الوسيطة، و 30 % بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية).

2- تطور التجارة الخارجية في الجزائر (1994 - 2004):

تم اختيار هذه الفترة على أساس بدء التحرير الفعلي للتجارة الخارجية منذ 1994 وبدء تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية سنة 2005، وعليه قمنا بتقييم التحرير قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

الجدول (1): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال 1994-2004 (مليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
38,6	29	25,2	24,9	26,6	23,8	13,4	19,8	21,7	17,6	16,3	سعر البترول (دولار/ البرميل)
13514	11078	6816	9192	12858	3358	810	5202	4277	-521	-1025	الميزان التجاري
31713	24612	18825	19132	22031	12522	10213	13889	13375	10240	8340	الصادرات
18199	13534	12009	9940	9173	9164	9403	8687	9098	10761	9365	الواردات

Source :CNIS (Centre National d'Information et de Statistiques)

يمكن ملاحظة من خلال الجدول استعادة نتائج ايجابية منذ سنة 1996 بعدما عرفت كل من سنة 1994 و1995 عجزا في الميزان التجاري، وتحسن النتائج راجع طبعاً لارتفاع أسعار البترول من جهة وانخفاض الواردات بسبب تقلص الطلب من جهة أخرى (باستثناء انخفاض طفيف في الميزان التجاري سنة 1998 راجع لانخفاض في سعر البترول).

نتيجة لتحرير التجارة ارتفعت الواردات سنة 1994 مقارنة بالسنتين السابقتين (8788 مليون دولار سنة 1993، 7681 مليون دولار سنة 1992)، كما تم تسجيل ارتفاع محسوس سنة 1995 وذلك راجع لزيادة تكاليف استيراد الحبوب عدا ذلك عرفت الواردات انخفاضا كما ذكرناه رغم تحرير التجارة الخارجية ويعود ذلك إلى اصلاح نظام الصرف بتخفيض قيمة العملة الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار الواردات وإلى انخفاض القدرة الشرائية.²

² كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص 109، 113.

فيما يخص هيكل الواردات، تم تسجيل أن مواد التجهيز الصناعية تمثل أكبر نسبة من حجم الواردات (خاصة الواردات من سيارات نقل الأشخاص والبضائع)، تليها المنتجات الغذائية (أين يبقى القمح والحليب يحتلان المرتبة الأولى ثم يليهم السكر والقهوة والشاي) وتتبعهما المنتجات نصف المصنعة. يظهر لنا ذلك أهمية الاستيراد في تزويد الاقتصاد الوطني من مختلف السلع وصعوبة النمو مع هذه النسبة من التبعية.

3- اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية :

عبرت الجزائر عن رغبتها في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نهاية 1993 حيث شرع الطرفان في مفاوضات طويلة مرت بعدة مراحل والتي انطلقت رسميا في مارس 1997³.

3-1 اتفاق الشراكة ← تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أبريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005. يسعى هذا الاتفاق من الجانب التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويمكن تلخيص مبادئ هذا الاتفاق في النقاط التالية:⁴

- إلغاء القيود الكمية على الواردات.
- لا يمكن تطبيق رسم جمركي جديد أو قيد جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق.
- في حالة/عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الرسوم المطبقة على واردتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريف بعد الانضمام إلى المنظمة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

³ لتفاصيل أكثر حول هذا الاتفاق أنظر إلى: إكرام مياسي، " الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 212 - 219.

⁴ زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 00، 2004، ص 56.

تعتمد حرية انتقال السلع ضمن اطار اتفاقية الشراكة على الالغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية خاصة، وفيما يتعلق بتحرير المبادلات في المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري فيتم ذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الجدول (2): قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

الفائمة	وتيرة الالغاء	نوع المنتجات	% الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
(1)	الغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية يتراوح ما بين 5-15 %) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
(2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20 % سنويا	المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	35%
(3)	يتم الغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10 % سنويا	المنتجات تامة الصنع، وتمثل 40 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	40%

المصدر: عمورة جمال، "مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، [على الموقع]، <http://www.ulum.nl/c41.htm> (page consultée le 07/05/2007)

2-3 أثر الاتفاق على الميزان التجاري ← بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ كان من المنتظر ازدياد التبعية للسوق الأوروبية، ولمعرفة تأثير هذا الاتفاق على التجارة الخارجية يمكننا ملاحظة تطور الميزان التجاري من خلال الجدول أسفله:

الجدول (3): تطور رصيد الميزان التجاري (2005 – 2012) (مليار دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
73,98	72,88	57,09	45,18	79,13	60,19	54,74	46,34	الصادرات
46,80	47,24	40,47	39,29	39,18	27,63	21,45	20,35	الواردات
27,18	25,64	16,62	5,89	39,95	32,56	33,29	25,99	الميزان التجاري

المصدر: بنك الجزائر

عرف الميزان التجاري فائضا طول هذه الفترة إلا أنه سجل انخفاضا شديدا سنة 2009 ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات البترول بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008.

وعرفت قيمة الواردات قفزة منذ سنة 2007 وواصلت الارتفاع الأمر الذي جعل السلطات تفكر في كيفية الحد من هذا الارتفاع المتواصل الذي قد يؤثر على الاحتياطات من النقد الأجنبي في حالة ثبات أو انخفاض سعر البترول على مستوى 100 دولار، ومن بين الاجراءات المتخذة في اطار ذلك هو اجبارية استعمال الاعتماد المستندي في المعاملات التجارية الخارجية سنة 2009 ومؤخرا قرار تخفيض قيمة العملة الأمر الذي قد يساهم هو الآخر ربما في التقليل من فاتورة الاستيراد.

أما من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما تحتل صدارة الموردين بأكثر من 50% رغم انخفاض نسبتها قليلا لحساب دول أخرى، ولكن قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عرفت ارتفاعا مستمرا. تتمثل المنتجات المستوردة من مجموعة الاتحاد خاصة في : القمح، الأدوية، بودة الحليب، التجهيزات الصناعية (منها التجهيزات والمعدات المتعلقة بنقل البضائع والأشخاص).

جدول: تطور نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي (2002 - 2011)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
52,09	50,47	52,43	52,84	51,91	54,36	52,57	54,7	57,4	55,27	% الواردات من UE

المصدر: النسب مستخرجة حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يمكن القول في الأخير أن الميزان التجاري جاء لصالح الطرف الأوروبي نظرا لاعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، حيث أن هذه الأخيرة ارتفعت بنسبة 80 % سنة 2008 أين انتقلت من أكثر من 11,2 مليار أورو إلى 21 مليار. كما أن تم تسجيل قيمة الصادرات خارج المحروقات (منتجات منجمية خامة وبتروكيماوية في الأساس) من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بقيمة مليار دولار سنة 2008 مقابل واردات من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20,8 مليار دولار، دون أن ننسى الخسارة المسجلة في الإيرادات الجمركية التي قدرت بـ 2,5 مليار دولار خلال 2005 و2009 مع تقديرات لفترة 2010 - 2017 بحوالي 8,5 مليار دولار.⁵

كما تبقى الاستثمارات الأوروبية اتجاه الجزائر متواضعة مقارنة بدول الجوار المغربي، فهناك فشل في تحقيق الاستفادة من هذا الاتفاق الذي كان مبتغاه من الطرف الجزائري تسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن جهة لم يحترم الطرف الأوروبي هذا الالتزام فيما يخص مساعدة انضمام الجزائر للمنظمة بل بالعكس كانوا طرفا في عرقلة ذلك بأسئلتهم المطروحة على الجزائر ومن جهة أخرى لم تتمكن حتى من رفع صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي من السلع خارج قطاع النفط كما ذكرناه أعلاه (تشير الاحصائيات أنه مقابل 1 دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار*) بل انحصرت التعامل على تدفق السلع نحو السوق الوطنية مما أدى الى ارتفاع مذهل لفاتورة الاستيراد بلغت مستويات خطيرة.

⁵ Abdeltif Rebah, « Economie Algérienne : Le développement nationale contrarié », Edition INAS, Algérie, 2011, p p 210-212.

* حسب مسؤول التجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد شريف زعاف.

4- اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية:

يندرج انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أين يتم إعفاء السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربي والمتبادلة بين الدول الأعضاء، من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل (باستثناء قائمة المنتوجات غير القابلة للاستيراد في حالة مثلاً وفرتها في السوق الوطنية أو تعرضها للغش⁶).

كانت الجزائر هي الدولة الأخيرة التي أعلنت انضمامها للاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في بداية سنة

2009^{**}، كما بدأت الدول العربية أعضاء المنطقة في منح السلع الجزائرية المصدرة إليها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية في أول مارس 2009.

في وقت تتواصل المفاوضات بشأن القائمة السلبية لـ 1260 منتج لم تتعد واردات الجزائر 5% من بلدان منطقة التجارة الحرة خلال سنة 2011، في حين قدرت نسبة الصادرات 3% وذلك يبين مدى قلة المبادلات داخل هذه المنطقة، وكذلك مدى الاهتمام العربي المشترك لتنمية المبادلات والتكامل لمواجهة التكتلات العالمية الأخرى.⁷

من بين أسباب ضعف المبادلات التجارية البينية في هذه المنطقة هو تشابه المزايا النسبية للدول الأعضاء قبل وبعد انشاء المنطقة. (أنظر إلى الملحق في الصفحة 11) وفي سنة 2012 ارتفعت صادرات الجزائر غير النفطية نحو المنطقة العربية للتبادل

⁶ لتفاصيل أكثر حول ذلك أنظر إلى الموقع: <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>

^{**} وتضم هذه المنطقة حالياً جميع الدول العربية باستثناء موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر.

⁷ " واردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة لم تتعد 5% والصادرات 3%"، مقال من الموقع

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_627565_0_1.html :

الحر بنسبة 21% بينما شهدت الواردات تراجعاً بنسبة 7 بالمائة خلال الفترة ذاتها بحسب دراسة صادرة عن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:⁸

وبالقيمة قدرت صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو هذه المنطقة في نفس السنة بـ 267 مليون دولار أي بنسبة 12 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر مقابل 220 مليون دولار سنة، ويتعلق الأمر خاصة بالسكر والزجاج المصفح اللذين مثلاً زيادة بـ 47 مليون دولار سنة 2012 مقارنة بالسنة السابقة عليها.

وبلغت قيمة السلع المصدرة خلال 2012 والتي تستفيد من المزايا التفضيلية بـ 81 مليون دولار مقابل 62 مليون دولار في 2011 أي بارتفاع قدر بـ 31 بالمائة.

ويعد كل من العراق والمغرب وتونس وسوريا والسعودية أهم الدول التي تحتل الحيز المهم في إطار مبادلات الجزائر ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بنسبة 78%، فيما يصنف العراق أول زبون للجزائر داخل هذه المنطقة إذ يمثل 29% من إجمالي الصادرات غير النفطية يليه المغرب بنسبة 19%.

وشهدت واردات الجزائر من هذه المنطقة تراجعاً بنسبة 7% إذ بلغت قيمتها 2.28 مليار دولار مقابل 2.45 مليار دولار سنة 2011.

ومثلت المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر 2.1 مليار دولار أي 92% من الواردات بانخفاض بـ 6% مقارنة بـ 2011 حيث تخضع 70% من هذه السلع للمزايا التفضيلية.

أما المنتجات الزراعية المحولة المستوردة من المنطقة فتراجعت بنسبة 16% حيث انتقلت من 217 مليون دولار في 2011 إلى 180 مليون دولار في 2012 في الوقت الذي شهدت فيه منتجات الصيد البحري تراجعاً بـ 25% مسجلة ما قيمته 8 ملايين دولار في 2012 مقابل 6 ملايين دولار في 2011.

⁸ " ارتفاع صادرات الجزائر نحو المنطقة العربية للتبادل الحر بنسبة 21%، على الموقع، http://arabic.news.cn/economy/2013-04/05/c_132285776.htm

خاتمة:

لم يكن للجزائر خيارا في انتهاج الاصلاحات الاقتصادية المبنية على قواعد السوق وبالتالي وجدت نفسها مضطرة إلى ابرام اتفاقات تجارية مع دول أخرى مثلما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي، وفي نفس السياق تسعى الجزائر منذ 1996 رسميا إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال المفاوضات الطويلة التي مازالت مستمرة مع دول المنظمة.

فأمام هذا الوضع الذي أجبر الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي تواجه هذه الأخيرة عدة تحديات نظرا لطبيعة اقتصادها، وعليه ينبغي تحضير وتكييف الاقتصاد لتأهيله للاندماج وليس التسرع مثلما كان الأمر مع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أين يجب على الجزائر معرفة كيفية الاستفادة من هذا الانضمام مع تخفيف الأضرار وذلك من خلال مثلا:

- تأهيل المؤسسات الصناعية التي قد تتميز بإمكانية المنافسة قصد تحسين مردوديتها وأدائها في ظل المنافسة العالمية، وذلك بتحسين أساليب التنظيم والتسيير وتحديثها مع منحها الحماية المؤقتة والفعالة.

- الاهتمام بالجانب الفلاحي والصيد البحري وايجاد الطرق المواتية لتحسين وزيادة الانتاج في هذه القطاعات حتى نقلال من التبعية الغذائية اتجاه الخارج والتي تستحوذ على نسبة معتبرة من الواردات، ولما لا فتح مجال التصدير في ذلك، ولذلك ينبغي تقديم الدعم المناسب لمن ينشط في هذا المجال ومراقبة ذلك ما دامت أكبر الدول تدعم زراعتها.

- توفير العدالة والهيئات التي تشرف على حسن وجود المنافسة في السوق، والتخلص من البيروقراطية في الادارات التي تعيق المستثمرين. فبدون وجود عدالة وعقاب في البلد سيبقى الفساد ومجموعات الضغط والنفوذ تطغى في تسيير اقتصاد البلاد على النحو الذي يلبي المصالح الخاصة بدل مصالح البلد.

- توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية لتسهيل نشاط المؤسسات (قطاع الاتصالات، النقل، الخدمات المالية...)، وفي إطار ذلك نعتني الاهتمام الأكثر بالإصلاحات المؤسسية تكملة لما جاء في النقطة السابقة.

- ضرورة توجيه جزء من الواردات في تنمية الصادرات للتوازن مع الواردات الموجهة للاستهلاك المحلي، وفي نفس السياق على الجزائر أن تسعى لجلب الاستثمارات المنتجة والموجهة للتصدير، وتوفير المناطق الصناعية المهيأة لاستقبالها.

في الأخير وكخلاصة لتقييمنا نرى أن الجزائر قد تسرعت في امضاء الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وذلك يجعل الجزائر من المفروض تعيد النظر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفي أي اتفاق في المستقبل اذا لم تنهياً لذلك. كما ينبغي أن يكون لها موقف في اتخاذ القرارات التي تكون لصالح البلد وتعمل على ضمان لهذا الأخير فرص للاندماج في الاقتصاد العالمي بعد يتم تهيئة البنى والمؤسسات الفعالة.

الملحق: تطور هيكل المزايا النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الزراعة			السلع المصنعة			الكيمويات			المواد الخام دون الوقود			الوقود			أغذية			
2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	
2,3	1,4	3,8	1,2	0,9	0,2	4,5	3,6	3,5	1,3	2,2	2,2	0,08	0,0	0,0	2,4	1,7	2,0	الأردن
0,4	0,5	0,4	0,6	0,5	0,5	0,2	0,1	0,1	0,6	0,3	0,2	2,8	3,8	0,8	1,1	0,9	0,6	الإمارات
0,4	0,3	0,3	0,7	0,3	0,4	0,66	0,3	0,4	0,1	0,3	0,1	5,7	6,7	7,7	0,1	0,1	0,2	البحرين
1,2	1,1	1,4	1,4	1,1	0,8	1,4	1,2	1,4	0,4	0,4	0,5	2,1	1,2	1,1	0,8	0,5	0,7	تونس
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,1	0,05	0,1	0,0	-	0,1	8,7	9,5	12,2	0,04	0,01	0,0	الجزائر
0,1	0,1	1,0	0,0	0,0	0,0	0,9	0,5	0,6	0,07	0,0	0,0	6,9	8,9	11,3	0,2	0,1	0,1	السعودية
1,9	3,8	13,0	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,43	1,0	2,4	6,5	6,6	-	0,2	1,0	1,9	السودان
2,7	1,5	3,0	0,4	0,1	0,1	0,7	0,1	0,1	0,11	0,4	0,6	6,7	7,3	7,9	2,9	1,3	2,1	سوريا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	0,08	-	-	7,9	8,1	8,4	0,0	-	-	العراق
0,7	0,4	0,6	0,2	0,1	0,1	0,4	0,1	0,1	0,13	0,0	0,0	6,9	8,0	9,5	0,3	0,0	0,0	عمان
0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	1,9	0,7	1,0	0,0	0,0	0,0	5,4	8,7	10,6	0,0	0,0	0,0	قطر
0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,5	0,5	0,2	0,0	0,0	0,0	8,4	9,0	11,9	0,1	0,0	0,0	الكويت
1,7	2,3	2,8	0,8	0,7	0,7	0,9	1,2	0,1	0,1	0,5	0,1	0,07	0,1	0,0	2,4	2,5	2,2	لبنان
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,1	0,2	0,4	0,0	0,0	0,0	6,9	9,3	11,8	0,0	0,0	0,0	ليبيا
1,5	1,0	1,6	0,2	0,5	0,5	0,7	0,8	0,6	0,6	0,6	0,4	5,6	4,1	5,7	1,8	1,2	0,8	مصر
3,1	2,7	3,0	0,7	0,6	0,4	2,1	1,4	2,3	0,9	0,8	1,1	0,9	0,4	0,2	2,8	3,2	3,4	المغرب
0,9	0,4	0,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	10,1	9,2	11,8	1,1	0,3	0,4	اليمن
0,99	0,4	0,8	0,37	0,2	0,2	0,95	0,4	0,4	0,2	0,29	0,2	5,2	7,2	8,9	0,8	0,5	0,5	المنطقة

المصدر: نيفين محمد ابراهيم طريح، أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57 - 58، 2012، ص 61.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إكرام مياسي، " الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار هومة، الجزائر، 2011.
- عجة الجيلاني، " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007
- كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

المجلات:

- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 00، 2004.
- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57 - 58، 2012.

الوثائق:

- بنك الجزائر
 - المركز الوطني للإعلام والاحصاء CNIS
 - الديوان الوطني للإحصائيات
- المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrage :

- Abdeltif Rebah, « Economie Algérienne : Le développement nationale contrarié », Edition INAS, Algérie, 2011.

مواقع الانترنت:

- عمورة جمال، " مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، <http://www.ulum.nl/c41.htm> (page consultée le 07/05/2007)
- " ارتفاع صادرات الجزائر نحو المنطقة العربية للتبادل الحر بنسبة 21 %"، (page consultée le 21/01/2014) http://arabic.news.cn/economy/2013-04/05/c_132285776.htm
- " واردات الجزائر من منطقة التجارة العربية الحرة لم تتعد 5% والصادرات 3%" http://www.vitamedz.com/Article/Articles_18300_627565_0_1.html (page consultée le 21/01/2014)
- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>